

مؤتمر نزع السلاح

CD/1451

26 March 1997

ARABIC

Original: ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧ وموجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل بموجبها بياناً صحفياً مؤرخاً في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ صادراً عن وزير الدفاع ويتعلق بسياسة حكومة جنوب أفريقيا بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد والرسالة الموجهة من الرئيس مانديلا إلى المؤتمر الدولي الرابع للمنظمات غير الحكومية بشأن الألغام البرية، مابوتو، ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧

أتشرف بأن أرفق طيه، ليعمم بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر، بياناً صحفياً مؤرخاً في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ صادراً عن وزير الدفاع يتعلق بسياسة حكومة جنوب أفريقيا بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد ورسالة موجهة من الرئيس مانديلا إلى المؤتمر الدولي الرابع للمنظمات غير الحكومية بشأن الألغام البرية، مابوتو، ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

(التوقيع): ج. س. سيلبي

السفير

الممثل الدائم

بيان صحفي صادر عن وزير الدفاع المبجل السيد ج. موديسي
يتعلق بسياسة حكومة جنوب أفريقيا بشأن الألغام البرية
المضادة للأفراد، البرلمان، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧

نص البيان

أيها الإعلاميون

شكراً على حضوركم في هذا المكان اليوم،

قمت، بالاشتراك مع وزارة الشؤون الخارجية، بالدعوة إلى عقد هذا المؤتمر الصحفي لإعلان سياسة حكومة جنوب أفريقيا فيما يتعلق بالألغام البرية المضادة للأفراد.

ويسرني أن أبلغكم أنه، بتوصية وإيعاز مني قررت الحكومة، في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧، حظر استخدام وتطوير وانتاج وتخزين الألغام البرية المضادة للأفراد ومنعول هذا الحظر يسري فوراً. ومن ثم، نحن نقر إقراراً كاملاً لجنة الصليب الأحمر الدولية على قناعتها، وأنا أنقل ما قيل:

"بأن الفائدة العسكرية المحدودة التي تتحقق من وراء الألغام المضادة للأفراد تنفيها إلى حد كبير العواقب المفزعة على الصعيد الإنساني المترتبة على استخدامها في النزاعات الفعلية.

وعلى هذا الأساس يتوجب أن تسعى على سبيل الاستعجال الحكومات ويسعى معها المجتمع الدولي بأسره لحظر هذه الألغام وإزالتها".

أيها السيدات والسادة، إن حكومة جنوب أفريقيا حين تقف هذا الموقف من خلال وزارتنا للخارجية إنما تدعم الجهود الرامية إلى إقرار حظر عالمي لهذه الألغام وإزالتها بصورة كلية.

نحن سنعمل بحزم على تحقيق هذا الهدف ونبذل قصارى ما في وسعنا لتشجيع الحكومات والمؤسسات الدولية والتأثير عليها من أجل أن تتبنى هذا الموقف.

والتزامنا في هذا الصدد التزام رسمي منذ أن تسلمنا السلطة.

وفي عام ١٩٩٤ أعلننا وقفاً اختيارياً لتصدير كافة الألغام البرية. وتلى هذا الوقف، في عام ١٩٩٦ حظر كامل على صادرات الألغام البرية بجميع أشكالها. وخطونا بهذا الالتزام، يوم أمس، ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧ خطوة إضافية حين قررت الحكومة الحظر الكامل لاستخدام واستحداث وانتاج وتخزين الألغام البرية المضادة للأفراد مع سريان هذا الحظر على الفور.

وعملأُ بهذا المقرر سنكون على استعداد لتدمير مخزوننا الحالي من الألغام البرية المضادة للأفراد ويصل عددها إلى ١٦٠ ٠٠٠ لغم. وسوف نحتفظ بكمية محدودة جداً ويمكن التحقق منها من الألغام البرية المضادة للأفراد وذلك فقط لتدريب أفراد عسكريين معينين على أساليب إزالة الألغام وعلى البحث في مجال المساعدة على عملية إزالة الألغام. وجميع الأنشطة التدريبية البحثية المتعلقة بإزالة الألغام سيتم الاضطلاع بها في ظل إشراف ومراقبة حكوميين صارمين.

ولا بد لي من أن أشدد، أنه إلى أن تبدي جميع البلدان تعاونها على إزالة كافة المخزونات من الألغام البرية المضادة للأفراد لن يكون هناك أي ضمان بعدم استخدامها. وطالما ظل الخطر قائماً، يجب على قواتنا الدفاعية الوطنية أن تكون قادرة على التصدي لهذا الخطر لدرئه وإزالته وتحييده إن نحن واجهناه على صعيد عملياتي. ولذلك فإن هذا يستتبع لزوم الاحتفاظ بالقدرة والكفاءة اللتين يستوجبهما أداء تلك المهمة.

وقرار الحكومة يعكس تصميمنا على المساعدة على تخليص العالم من مشكلة الألغام البرية المضادة للأفراد. حيث أن هذه الألغام تقتل كل شهر أو تشوه نحو ٢ ٠٠٠ ضحية في جميع أنحاء العالم - والأغلبية العظمى لهؤلاء الضحايا مدنيون. واستخدام هذه الألغام بشكل عشوائي كانت له آثار مدمرة على الصعيد الدولي، وفي أفريقيا وفي منطقتنا. ففي أنغولا، يعتبر عدد حالات بتر الأعضاء نتيجة للألغام البرية المضادة للأفراد المرتفع بشكل مأساوي واحداً من أعلى المستويات في العالم، وفي موزامبيق ما زالت هناك الآلاف من هذه الألغام التي لم تطهر حقولها. والأضرار الناتجة عن هذه الألغام تلقي بعبء لا طاقة للمجتمع المدني به وتفرض قيوداً حادة على عملية إعادة البناء والتنمية.

وهناك مسؤولية ثقيلة تقع على عاتق البلدان الأكثر تقدماً القادرة على إنتاج هذا السلاح من أجل التوقف عن إنتاجه وتصديره واستخدامه.

وهذه المشكلة الدولية الخطيرة لا يمكن التصدي لها إلا بعمل متضافر من جانب المجتمع الدولي لتقييد توافر واستخدام الألغام البرية وللتخفيف مما تسبب فيه من معاناة.

ونحن نعتقد أن في الإمكان التصدي لهذا الخطر وجنوب أفريقيا ستبذل قصارى ما في وسعها للمساعدة على إزالة الألغام البرية المضادة للأفراد من على وجه البسيطة.

وعلى الصعيد العملي:

وأثناء الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام الذي عقدته الأمم المتحدة في جنيف في عام ١٩٩٥ وعدت جنوب أفريقيا بتقديم المساعدة للبرامج التدريبية لقدرة الأمم المتحدة الاحتياطية في مجال إزالة الألغام. وتشتمل على إدارة عملية إزالة الألغام ورفع الألغام والتوعية بخطر الألغام.

وعلى الصعيد الإقليمي، وقعنا على إعلان نوايا مع حكومة موزامبيق عام ١٩٩٥ ستقوم بموجبه كلتا الحكومتين بالتعاون في الجهود الرامية إلى إزالة الألغام.

وتقوم جنوب أفريقيا بمساعدة أنغولا من خلال تدريب الأفراد على إزالة الألغام في إطار المعهد الأنغولي لإزالة الألغام.

علاوة على ذلك تشترك شركة من جنوب أفريقيا متخصصة في إزالة الألغام في أنشطة من هذا القبيل في أنغولا بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وفي آذار/مارس ١٩٩٦، أصبحنا دولة طرفاً في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (وبروتوكولاتها) - اتفاقية الأسلحة اللإنسانية - التي تقيّد أموراً منها استخدام الألغام البرية.

بالإضافة إلى التدابير الآنف ذكرها تعتبر جنوب أفريقيا طرفاً موقعاً على إعلان أوتاوا، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ - للعمل على فرض حظر عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد.

وكانت جنوب أفريقيا من المشتركين الأصليين في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ - الذي أيدته ١٥٥ بلداً - والمتعلق "باتفاق دولي لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد".

والحظر الذي أعلنته اليوم يمثل جزءاً لا يتجزأ من إلزام حكومتنا الشامل بتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وبهذا الإعلان نحن نبدي تأييدنا وإقرارنا الكاملين للمؤتمر الدولي الرابع للمنظمات غير الحكومية بشأن الألغام البرية، الذي سيعقد في مابوتو، بالموزامبيق، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧. وأنا أتعهد ببذل قصارى ما في الجهد للمساعدة على تخليص العالم من تهديد الألغام البرية المضادة للأفراد.

شكرا لكم.

انتهى نص البيان

رسالة من الرئيس نيلسون مانديلا إلى المؤتمر الدولي الرابع للمنظمات
غير الحكومية بشأن الألغام البرية، مابوتو، ٢٥-٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧

نص الرسالة

إن الاستخدام العشوائي للألغام البرية المضادة للأفراد قد تسبب لأفريقيا في معاناة لا حد لها. وهذه الأسلحة الرهيبة تقتل وتسبب في جروح للسكان منافية للإنسانية. وهي تفرض قيوداً شديدة على عملية إعادة البناء والتنمية، وخاصة في المناطق الريفية. والملايين من الألغام البرية المدفونة التي خلفتها الحروب في منطقة الجنوب الأفريقي، وخاصة أنغولا والموزامبيق، جعلت بعض المناطق غير صالحة للعيش وستشكل تحديات كبيرة في وجه محدودية موارد المنطقة وضخامة احتياجاتها الإنمائية.

إن هذه المشكلة الخطيرة لا يمكن أن تعالج إلا بإجراءات دولية متضافرة تتصدى لها بطريقة شاملة وتفيد توافر واستخدام الألغام البرية وتخفف مما تسببه من معاناة.

وتظل جنوب أفريقيا ملتزمة إلتزاماً كلياً بإعلان أوتاوا الذي انضمنا إليه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وفي هذا السياق نود العمل مع غيرنا على تأمين التوصل في أبكر وقت ممكن إلى اتفاق دولي ملزم قانوناً لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد.

وجنوب أفريقيا سوف تبذل قصارى جهدها من أجل التخلص من الألغام البرية المضادة للأفراد. وفي هذا السياق أٌعرب عن دعمنا ومساندتنا الكاملين للمؤتمر الدولي الرابع للمنظمات غير الحكومية بشأن الألغام البرية.

نيلسون مانديلا

رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

انتهى نص الرسالة